لكنه كما قال الله تعالى تنزل الملائكة والروح والكلمة ههنا ان الاعمال ثمرات الايمان
قالايمان بلا عمل كجسد بلا روح وقد ورد في الكتاب ايضا جعل الاعمال شرط صحة
الايمان كما في قوله تعالى ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن وههنا الجملة وقعت
حالا من ومن يعمل والحال قيد العامل وشرط مع القطع بان الشروط لا
يدخل في الشرط لامتناع استراط الشيء لنفسه لان الشرط لو كان داخلا في
المشروط لزم ان يكون الشيء شرطا لنفسه لان شرط الكل شرط لكل جزء
من اجزائه وورد ايضا اثبات الايمان لمن ترك بعض الاعمال كما في قوله تعالى
وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فاثبت الايمان مع وجود القتال على ما
مع القطع بانه لا تحقق للشيء بدون ركنه اي لو كان الاعمال جزءا من الايمان
لما جاز اثبات الايمان على ترك بعض الاعمال لان الكل لا يوجد بدون الجزء
والملزوم بط وكذا اللازم ولا يخفى ان هذه الوجوه انما تقوم حجة على من يجعل
الطاعات ركنا من حقيقة الايمان بحيث ان تاركها اي الطاعات لا يكون مؤمنا
كما هو رأي المعتزلة اي لا يكون حجة على من ذهب الى ان الاعمال ركن من
الايمان الكامل بحيث لا يخرج تاركها عن حقيقة الايمان لكن يخرج عن الايمان
الكامل كما هو مذهب الشافعي رح وقد سبق تمسكات المعتزلة باجوبتها
والمقام يقتضي ان حقيقة الايمان لما تزيد بانضمام الطاعات ولا تنقص بارتكاب
المعاصي هذا عند ابي حنيفة رح واصحابه واختيار امام الحرمين وذهب الاشعري
والمعتزلة الى انه يزيد وينقص وهو المحكي عن الشافعي وكثير من العلماء لكن
من اثبات التصديق القلبي الذي بلغ حد الجزم والاذعان ولو تقليدا كما هو
جمع الفقهاء وكثير من العلماء بل جعلوا الظن الغالب الذي لا خطر بالبال
في حكم اليقين ومنع الاشعري والمعتزلة وكثير من المتكلمين صحة ايمان المقلد

ثم المكلف بابتنائه على قول الرسول والاجماع ولم يشترطوا الاستدلال لانقطع ومنهم
من شرط ذلك وان لم يقدر على التعبير عنه والمجادلة مع الخصم والمعتزلة شرطوا
الاقتدار على المجادلة وحل الشبهات قال الشارح ليس الخلاف في الذين يتفكرون
في خلق السموات والارض فهم كلهم من اهل النظر والاستدلال بل فيمن نشأ
على قمة الجبل ولم يتفكر في خلق السموات والارض وههنا لا يتصور فيه
زيادة ولا نقصان حتى ان من حصل له حقيقة التصديق سواء اتى بالطاعات
او ارتكب المعاصي فتصديقه باق على حاله لا يقبل فيه اصلا واما الايات الدالة
جوابه ما يقال وهو ان يقال وان دل دليلكم على ان الايمان لا تزيد ولا تنقص
ولكن عندنا ما يدل على خلافه وهو الايات الدالة على زيادة الايمان فاجاب
بقوله والايات الدالة على زيادة الايمان فمحمول على ما ذكره ابو حنيفة رحمه الله
وكانوا اي قوم يؤمنون بكمال فرض خاص اي مما نوا بما قاله النبي ﷺ مجملا واذا
بين احكاما مفصلة يعتقد المؤمن على عقيب تلك الاحكام المفصلة زاد ايمانه
واعتقاده وحاصله اي حاصل ما ذكره ابو حنيفة رح ان الايمان كان يزيد
بزيادة ما يجب الايمان به بمعنى لا ان يزيد بزيادة الاعمال كما ذهب اليه الشافعي
بل يزيد بزيادة الفرائض وهذا اي الايمان بكل فرض خاص لا يتصور في
غير عصر النبي ﷺ وفيه نظر اي فيما ذكر الامام ابو حنيفة رح من الايمان لا يزيد الا
بزيادة ما يؤمن به وذا لا يتصور الا في عصر النبي لان الاطلاع على تفصيل الفرائض
تحين في غير عصر النبي ﷺ والايمان واجب اجمالا فيما علم اجمالا وتفصيلا فيما
علم تفصيلا ولا خفاء في ان التفصيلي ازيد من الايمان الاجمالي بل اجمالي اي علم
في هذا الزمان وقد تبين النظر انا لا نسلم ان زيادة كونه بحسب كونه اجماليا وتفصيليا
اذ لا خفاء في ان الاجمال يخط درجته عن التفصيل في الكمال وان كانت لا يخط

Copyright © Princeton University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)